

فتوى برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك ب: (اعتماد مستندي / خطاب ضمان / وكالة) ويرمز لذلك مجتمعا ب ITFP وهو منتج جديد من منتجات التمويل التجاري مثل تمويلات الاعتمادات المستندية والاعتمادات عن طريق الوكالة والضمانات ، والذي يعتمد على الخطوات التنفيذية الأساسية التالية:

- ال ITFP معني بمنتجات تمويلات الاعتمادات المستندية والاعتمادات عن طريق الوكالة والضمانات وسوف يقوم بنك نزوى بالمشاركة في التمويل باستخدام التمويلات السابقة مع البنوك والنوافذ الاسلامية.
- بخصوص المرابحة عن طريق الاعتماد المستندي، سيقوم البنك بتمويل استيراد البضائع بشرائها أولاً وقبضها حكماً ثم بيعها عن طريق المرابحة حسب الاتفاق بين البنك والزبون.
- بنك نزوى سيشارك في تمويل المرابحة عن طريق الاعتماد المستندي مع البنوك الأخرى قبل شرائها من المورد وقبل التوقيع على عقد المرابحة.
- بخصوص عمليات الاعتماد المستندي عن طريق الوكالة، سيكون البنك وكلياً عن الزبون في فتح وتنفيذ الاعتمادات المستندية دون الحاجة إلى عقد وكالة منفصل.
- البنك لن يشارك أو يسهم في إدارة أي اعتماد مستندي فيه شروط مخالفة للإحكام الشرعية.
- يسمح للبنك بإصدار جميع أنواع الضمانات المصرفية مقابل رسوم إدارية تختلف باختلاف حجم الضمانات المطلوبة على أن يكون ذلك مبلغاً مقطوعاً.
- الاعتمادات التي تدفع عند الاقتضاء تشابه الضمانات، وللمصرف الحق في أخذ رسوم إدارية لاصدارها وينطبق الأمر نفسه على الاعتمادات المستندية.
- كميالة الاعتمادات المستندية تشابه الضمانات، وللمصرف الحق في أخذ رسوم إدارية لاصدارها، ولكن لن يدخل البنك في حسم الكمبيالات عن طريق شرائها بسعر أقل من قيمتها الاسمية.



تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أن برنامج تمويل مشترك بين عدة بنوك، متوافق مع الأحكام الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، لا سيما المعيار الشرعي رقم (14) في الاعتمادات المستندية معدل، وغيرها من المعايير الشرعية والمحاسبية ذات العلاقة، وبموجب القوانين السائدة في سلطنة عُمان.

وتوصي هيئة الرقابة الشرعية بتقوى الله وإخلاص النية في السر والعلن، وإصلاح العمل لما فيه الخير، والله الموفق؛ والله أعلم.

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة

عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاري

عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوافي

مسقط، الخميس، 29 من ربيع الأول 1438هـ، الموافق له 2016/12/29م.